

معايير المحاسبة المصرية

- صدرت المعايير المصرية الجديدة للمحاسبة بموجب قرار السيد الأستاذ الدكتور محمود محى الدين رقم ٢٤٣ لعام ٢٠٠٦ و تحل المعايير الجديدة محل معايير المحاسبة الجاري تطبيقها حالياً والتي سبق إصدارها بالقرارين الوزاريين رقمي ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ ، ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢ .
 - أعدت معايير المحاسبة المصرية - والتي يبلغ عددها ٣٥ طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين وذلك باستثناء المعالجات المشار إليها بملحق المعالجات.
 - تتضمن المعايير الجديدة تمهيداً يعد جزء لا يتجزأ من معايير المحاسبة المصرية ويتضمن التمهيد أن يتم مراعاة ما يلى:
١. تخضع الموضوعات التي لم يتم تناولها في المعايير المصرية في معالجتها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لحين صدور المعايير المصرية التي تتناول هذه الموضوعات.
 ٢. تعتبر إدارة المنشأة مسؤولة عن إعداد قوائمها المالية المعتمدة و المنشورة وفي هذه الحالة يجب أن تلتزم عند إعداد هذه القوائم بما جاء بمعايير المحاسبة المصرية من معالجات و إفصاح و عرض.
 ٣. قد تحتاج إدارة المنشأة إلى استخراج قوائم أو بيانات مالية من أجل التحليل والتقييم و اتخاذ القرار، و في هذه الحالة تعد هذه القوائم أو البيانات بمثابة قوائم و بيانات داخلية ليس من الضروري الالتزام في إعدادها بالمعالجات و الإفصاح و العرض الواردة في معايير المحاسبة المصرية. ويجب على الإدارة عند تقديمها لهذه القوائم أو البيانات وبعد أي لبس لدى مستخدمها قد يؤدي إلى اعتقاده بأنها تمثل القوائم أو البيانات المالية المعتمدة و المنشورة.
 ٤. يحتوى كل معيار على عدد من الفقرات تتناول موضوع المعيار. بعض هذه الفقرات مطبوع بخط سميك مائل و تمثل نص المعيار في حين أن الفقرات الأخرى تمثل شرح للمعيار و يجب في كل الأحوال قراءة المعايير مع شرحها كوحدة واحدة.
 ٥. تحتوى بعض المعايير على فقرات أشير أمامها بأنها ملغاة بدلاً من حذفها و تعديل أرقام فقرات المعيار التالية. وقد استخدم هذا الأسلوب للمحافظة على تسلسل أرقام فقرات المعايير وعدم اللجوء إلى تغيير أرقام الفقرات عند الإشارة إليها في معايير أخرى.
 ٦. يجب تطبيق المعايير المرفقة على البنود الهامة نسبياً أما البنود قليلة الأهمية فيمكن الاسترشاد بمعايير في معالجتها. وتقتاس أهمية البند بمدى تأثيره على المستخدم العادي لقوائم المالية وذلك في ضوء حجم البند وعلاقته بحجم المنشأة و الظروف المحيطة.

معايير المحاسبة المصرية

وصف المعيار	رقم المعيار
تمهيد وملحق المعالجات المستثنى تطبيقها طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	
إطار إعداد وعرض القوائم المالية	
عرض القوائم المالية	١
المخزون	٢
قوائم التدفق النقدي	٤
السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	٥
الأحداث التالية لتاريخ الميزانية	٧
عقود الإنشاء	٨
الأصول الثابتة وإهلاكاتها	١٠
الإيراد	١١
المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	١٢
أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	١٣
تكلفة الاقتراض	١٤
الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة	١٥
القواعد المالية المجموعة والمستقلة	١٧
الاستثمارات في شركات شقيقة	١٨
الإفصاح بالقواعد المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة	١٩
القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي	٢٠
المحاسبة والتقرير عن نظم مزايا التقاعد	٢١
نصيب السهم في الأرباح	٢٢
الأصول غير الملموسة	٢٣
ضرائب الدخل	٢٤
الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	٢٥
الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	٢٦
حصص الملكية في المشروعات المشتركة	٢٧
المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة	٢٨
تجميع الأعمال	٢٩
القواعد المالية الدورية	٣٠
اضمحلال قيمة الأصول	٣١
الأصول غير المتداولة المحفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة	٣٢
التقارير القطاعية	٣٣
الاستثمار العقاري	٣٤
الزراعة	٣٥
التنقيب عن و تقييم الموارد التعدينية	٣٦
عقود التأمين	٣٧
مزايا العاملين	٣٨
المدفووعات المبنية على أسهم	٣٩
قائمة تعريف المصطلحات الواردة في معايير المحاسبة المصرية	